

صناعة المعرفة التاريخية العربية: سياقات بناء الدلالة وأشكال تأويل المُتَمَثَّل

Arab Historical Knowledge Production: Contexts of
Constructing Meaning and Forms of Interpreting the
Representative

المؤلف: مجموعة مؤلفين.

عنوان الكتاب: **التاريخ العربي وتاريخ العرب: كيف كتب وكيف يكتب؟ الإجابات الممكنة.**

الناشر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

مكان النشر: الدوحة/ بيروت.

سنة النشر: 2017.

عدد الصفحات: 1056 صفحة.

* أستاذ التاريخ الثقافي بجامعة تونس.

Professor of Cultural History at the University of Tunis.

مقدمة

استهل هذا الكتاب بعرض تقديمي من 20 صفحة خُصص للورقة الخلفية لفعاليات المؤتمر السنوي الثالث للدراسات التاريخية الذي عقده المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في بيروت خلال الفترة 22-24 نيسان / أبريل 2016. ثم تبعه تمهيد وضعه رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر ومنسقه، وجيه كوثاني، بعنوان "التاريخ العربي: بين التاريخ الشامل والتاريخ الجزئي"، وافتتاحية بقلم المؤرخ اللبناني خالد زيادة، عرض فيها على نحو تركيبي مختصرًا الجملة من الملاحظات بخصوص "استخدام الوثائق في كتابة التاريخ العربي".

مُثُلت مختلف محاور هذا المؤتمر إطاراتًا سانحةً لتبويب شواغل في 32 مساهمة منهجية وتاريخية تُوْقِّشت محتوياتها ضمن أشغال المؤتمر، قبل أن تصاغ نهائياً لتنتَّخذ موقعها ضمن مكونات هذا الآخر الجامع. وقد أثَرَ منسق المؤتمر ومُعَدُّ أعماله للنشر تقسيم مختلف المساهمات التي شغلت مجلدًا واحدًا احتوى على 1056 صفحة (شغل فهرسه العام 39 صفحة)، إلى ثلاثة أقسام، ورد أولها بعنوان "كتابه التاريخ العربي حقولاً وتحقيقاً ومنظوراً"، جامِعاً 10 مساهمات امتدت عروضها المعرفية إلى 315 صفحة. في حين عُنون ثالثتها بـ "مسائل واتجاهات في التواريخ الوطنية"، وقد تضمنَ 8 مساهمات امتدت على مدار 270 صفحة، أما ثالثها الذي تضمن 384 صفحة فهو بعنوان "التاريخ المقارن ومسائل من حقل الذاكرة والتاريخ"، وتوزَّعت مساهماته على شاغلين اثنين؛ اتصل أولهما بالتاريخ المقارن جامِعاً 5 مساهمات، بينما خُصص الثاني لعلاقة الذاكرة بالتاريخ أو لما قد يستقيم تسميته أيضًا بـ "أشكال تأويل المُتمثَّل تاريجياً"، وهو يشتمل على 9 مساهمات.

استهلالات

ناقشت الورقة الخلفية للمؤتمر مجمل الهواجس التي قادت المنظمين، أو المشرفين على انعقاده، وقد تعلق جميعها بمسار بناء المعرفة وإنتاج الدلالة التاريخية طوال الفترة المعاصرة عربياً. واتصل ذلك تحديداً بأهمية التراكم مشرقاً وغرباً، وحقيقة حضور عوائق معرفية في البحث التاريخي شملت قراءة السياسات الزمنية، أو بناء الحقب التاريخية وتحديد المجالات، أو الأطر المكانية والمواضيع والمصادر والمنهجيات ومنابعها / أو نماذج البحث المتّبعة، وجميعها "مطبّات" يحسن التفكير ملِّياً في أيّر السبل الكفيلة بتجاوزها.

ليس من المنطقي في شيء الإصرار على مواصلة محاكاة التقسيم الكلاسيكي الأوروبي بعد تزايد الدعوات إلى إعادة النظر في توجهاته الإنثو-مركزية المعلنة كونيّا. كما أنه ليس من المنتج للدلالة تواصل الليس المقصود في صياغة التاريخ العربي بالتعويم على مفاهيم الأمة العربية و/ أو الإسلامية، تساوِقاً مع ما أجزته مدرسة الاستشراق في ما ركّبته مؤلفات كارل بروكلمان وألبرت حوراني وغيرهما، تحاشياً للوقوع في الإسقاط أو "الأناكرونية" حال ترکيب التواريخ العربية/ الإسلامية الشاملة أو المونوغرافيات الإقليمية الكبرى (الشام والجزيرة والغرب)، وكذلك الأمر بخصوص صعوبة إدراج تاريخ العرب ضمن التواريخ العالمية المقارنة كما جسّمتها كتابات أرنولد تويني وهنري بيرين وفرناند بروديل وأندري ميكال، وغيرهم، وصاغته أيام ازدهار الحضارة العربية الإسلامية في الفترة الفاصلة بين القرنين التاسع والرابع عشر الميلاديين، كتاباً لأحمد بن إسحاق اليعقوبي (ت. 282هـ/809م)، وكتاباً لمحمد بن جرير الطبراني (ت. 310هـ/923م)، وعلى بن الحسين المسعودي (ت. 346هـ/957م)، وكتاباً لعبد الكريم الشهري (ت. 548هـ/1153م)، وأحمد بن محمد مسكوني (ت. 421هـ/1030م).

على أن المساهمات التي اختصت بالتواريخ القطرية أو الوطنية قد تأثرت هي الأخرى بالمسارات المتعثّرة للدول الناتجة من تصفية الاستعمار، حيث وُضِعَت أساساً بغرض التنشئة المدنية وصياغة مشاريع الدول الوطنية على نحوٍ شابهُ التلفيق وانتابهُ للبس والترميق،

بحيث لم يُوقّق عامّةً في تقديم إجابات دقيقة حول المواضيع المتعلقة بالحدود وتعدد الانتماءات والعلاقة بتواريخ ما قبل الإسلام، وبجميع الأساطير المكتوبة للوعي الوطني أيضًا. وهذه حقيقة طفت على السطح حال تسلیط الأجيال الجديدة من المؤرخين العرب الأصوات على موضوعات غير مبدولة، صُنّفت حتى وقتٍ قريب في خانة المسكوت عنه، وهي تحيل على أيام الأفراد وأعمالهم، وكذلك على خصوصياتهم الدينية والإثنية والثقافية.

وأصل كوثاني، ضمن مساهماته التمهيدية، تفكير مأرك الكتابة التاريخية العربية المعاصرة بين الشمولية والجزئية، وهو ما ألجأ الباحثين الذي قاربوا ذلك التاريخ إلى استعمال مصطلحات خاصة تحيل على "تاريخ الشعوب العربية/ الإسلامية"، تلك التي ساهمت جغرافية اللغة والثقافة في صهرها أو بناء تجانسها ضمن "مجتمع معنوي"، وهو ما جسّنته على نحو ملموس تقلات الجماعات الإثنية الكبرى والذئب التجارية والدينية أو الفكرية بين المشرق والمغرب، وقد حاول المؤرخ العراقي عبد العزيز الدوري (1910-2010) الاستدلال على وجوده ضمن مؤلفه *التكوين التاريخي للأمة العربية*. غير أن مثل هذا الجهد التاريخي المعول على المنظور التركيبي المنخرط في تقديم سردية تاريخية كبرى، لم يُستجب له على النحو المؤمّل ضمن مختلف مساهمات واضعي هذا التأليف، أولئك الذين آثروا الخوض في مثيلتها القطبية أو الوطنية، وعفوا كلّياً عمّا نعته واضح هذه العروض التمهيدية بـ "التاريخ التركيبي أو التوليفي الشامل للأقاليم الواسعة" (الجزيرة، الشام، ووادي النيل، والمغرب) (ص 33)، تواصلاً أو نقداً مع ما سبق لعبد الله العروي في بداية سبعينيات القرن الماضي إنجازه ضمن موجزه التركيبي المقارن، والبديع أيضًا، حول تاريخ المغرب والظن بعد هذا أن ما لقيه محور التأريخ للفرد والأسئلة المتصلة بعلاقة الذاكرة بالتاريخ، وكذلك التركيز على تاريخ الأقلية وتاريخ المهمشين وفقاً لمعالجات توسلت بتدخل التخصصات، بل بعورها أحياناً، مُدرِّج - كما قد بات يبيّناً - في محاولة لتجاوز هنات المُنجز، توقياً من التكلفة الباهظة للتزّدّ في الاتخراط معرفياً ضمن ما أصطلح على تسميته كونياً بـ "المنعرج التاريخي الثقافي".

ولاعتبارات تتصل بمحورية العلاقة التي يتعمّن أن تربط المعرفة التاريخية بمختلف مدوناتها، فضل منسق المؤتمّر والشرف على التأليف إدراج مساهمة خالد زيادة ضمن العروض الاستهلاكية، وذلك باعتبار تلازم محتواها مع ما تضمنته الورقة الخلفية والعروض التمهيدية، فضلاً عن تأكيده ضرورة توسيع الاطلاع على الوثائق الأرشيفية والتعميل عليها في بناء الفرضيات التاريخية بخصوص التواريχ العربية، وهو أمر سبق لدراسات المستشرقين المجزأة في الغرض التفطّن له (غوسناف لوبون، وكارل بروكلمان). وقد تواصل التعويل على ما تضمنته الوثائق القنسالية وسجلات المحاكم الشرعية في دراسة المجتمعات العرب واقتصاداتها على شاكلة ما هو ماثل ضمن أبحاث أندريله ريمون لدى المؤرخين العرب لاحقاً، تجاوزاً للعروض المكتفية بمعالجة كتب الأخبار والواقع السياسية والعسكرية، وتوسّعاً في استقراء المسائل المتصلة بتطور الأسعار والغلاء وحركات الاحتجاج الاجتماعي وغيرها من السياقات الدالة على الانتقال من الواقع التقليدي والتطلع إلى الاندماج في زمن الحداثة عربياً، وهي طريق أسهمت مدرسة الحوليات الفرنسية، إثر الحرب العالمية الثانية، في رسم معالمها، ينبغي للمؤرخ العربي الاعتبار بها إذا ما رام تخطي مختلف السردّيات العربية التي لا تزال منشدة إلى تصوّرات أيديولوجية ضمنية أو معلنة.

صناعة التواريχ العربية بين الكونية والمحلية

ليس من الهين الإقدام على توظيف جملة من الإضافات المختلفة بخصوص طبيعة العلاقة التي تربط التحوّلات المتتسارعة التي أثّرت - ولا تزال تؤثّر - في المعرفة التاريخية كونياً بمختلف الأشكال التي خضعت لها، منذ القرن الماضي، صناعة التواريχ العربية ضمن مؤسسات بحثٍ عربية أو أجنبية. وقد جمع هذا الكتاب ما لا يقل عن 10 مساهمات عرضت علينا، وفق تصوّرات منهجية متباعدة، جملةً

من المسائل يحسن - اختزالاً للدلالة - تصنفُ مضمونيها نقدياً وفق محورين رئيسيين؛ أحدهما حاول تقليل النظر في إشكالية كتابة التاريخ العربي من منظور التاريخ العالمي بالتحويل على نماذج من التواريХ الجامعية أو الكونية، مثلما تعرّضت لذلك مباحث أحمد الشبول، وأحمد أبو شوك، وإبراهيم القادري بوتشيش، ومحمد مرقطن، وعمر السمر، ومحمد الأزهر الغربي، في حين فضلت بقية النصوص المتصلة بالقسم نفسه الحفري الموضع ذاته بالتحويل على عينات مصدرية أو أمثلة حصرية محددة، على غرار ما تولّت إنجازه مساهمات محمد عز الدين، وعبد الرحمن شمس الدين، وأنور زناتي، وأمل غزال.

تم استدعاء مدونات علي بن الحسين المسعودي وعبد الرحمن بن خلدون (808هـ/1406م)، بوصفها مساهمات مُمثلة لحدود تطور المعرفة التاريخية عرّياً طوال الفترة الوسيطة المتأخرة، قصد ردها إلى منهجيات حديثة تحيل على سياقات تشكّل الحضارات الإنسانية في مؤلفات فرناند بروديل، ووليم ماكنيل، وأوسفالد شبنغلر، وعلى تطبيقاتها في تصوّرات برنارد لويس الاستشراعية وسامويل هنتنغتون الأيديولوجية حول "صراع الحضارات"، أو ضمن ما هو وارد لدى المحتفظين عكسياً بفكرة حوارها. كما أن التطرق إلى مختلف الصعوبات، التي حالت دون الاتفاق على أمثل السبل لتركيب وقائع التاريخ العربي زمانياً، قد أعاد فتح ملف كونية الكتابة التاريخية إلى المربع الأول، ودفع إلى البحث عن أمثل السبل المؤدية إلى إدراج تلك السردية التاريخية ضمن امتداداتها الكونية المتضمنة للحقب الثلاث (القديمة وال وسيطة والحديثة)، أو أزمنة بروديل الثلاثة (الأمد الطويل أو زمن البنى، والزمن الدوري أو الاجتماعي، وزمن الواقع أو الحوادث السياسية السريعة)، وكذا الأمر بالنسبة إلى مساهمات مدرسة الاستشراع في مؤلفات ويل ديوان، ومارشال هدجسون، وشلومو ديف غوين، توقياً من التوجهات العكسية الداعية إلى "أسلمة" تلك التواريХ وفقاً للتصوّرات التي حملتها بعض دعوات الإسلاميين، ودعماً لتجهّات إستيمولوجيا الحقب الواردة ضمن مساهمات محمد أركون وعبد الله العروي أساساً.

ويجد هذا التمثّل نقلة نوعية لضامينه ضمن التصوّرات الداعية إلى تجاوز الحقب السياسية المتداول، ورداً معرفة التواريХ العربية إلى أفق يعوّل على مقاربة الحقب الثقافية، تلك التي تفترض الظواهر الكبرى انطلاقاً من التحوّلات المعرفية، لا السياسية، معتبرة بـ"الرجة" التي عاشهها المجال العربي، بوصفها تمهيداً لنهاية ثانية مكتملة لما تم إنجازه خلال القرن التاسع عشر. وقد حملت الحقبة الكونية الجديدة في تاريخ البشرية تحولات عميقة تحت تأثير الثورة الرقمية التي أتّجّت فعلاً بشرياً جديداً بعد أن نجحت في تهجين الهويات دينياً ولغوياً وقومياً وجنسياً. وأنهى "الزمن السiberiani" كلياً عالماً قديماً، ليتحول الكون إلى خلق جديد يحتاج معه المؤرخ إلى تطوير أدوات عمله تلاوئاً مع إكراهات "الحاضرية"، واستشرافاً لما يخبّئه المستقبل للبشرية، بالتحويل على استقراء البحوث الميدانية أو الافتراضية ذات الصلة بالدينامية المتعاظمة لشّيكات التواصل الاجتماعي.

ولعل للاعتبارات المتصلة بحقيقة ظهور أولى الحضارات القديمة بالعالم العربي (حضارات سومر، وبابل، وأشور ببلاد الرافدين، والفرعانية بمصر، وإيليا وأوغاريت والكنعانيين والأرمية بالشام، ودلون ومجان بالجزيرة العربية وعمان، والسبئية والقتبانية والمعينية والحميرية غرب الجزيرة، وكندة ولحيان وتيماء والأبّاط والحضر أو تدمر شمال الجزيرة وأطراها، واللوبيين والأمازيغ بمنطقة المغارب)، آصرةً وثيقة بضرورة تحديد التفكير في منهجية كتابة تواريختها والتساؤل عن مدى اشتغال أمّة العرب على هوية تخصّصها. غير أن الاعتراف بقلة النجاعة وتواضع المراكمه وهيمنة المنجز الآخرى الغربي بتصوّريه الديني الاستعماري والديني التوراتي يدعونا - حاضراً - إلى الانخراط بثبات في مساهمات الاكتشافات الأثرية والنقيشية خلال العقود الثلاثة المنقضية، ونقصد نقوش الجزيرة العربية وكتاباتها؛ كالرقم الآشوري والبابلي، وكذلك المصادر السريانية والأكادية والأوغاريّية والسبئية في إنجازه، تخطيّاً للصورة التاريخية القاصرة أو النمطية التي وفرتها مصادر التراث العربي الإسلامي حول تاريخ جزيرة العرب القديم وحضارتها، وهو في تقديرنا الهدف ذاته الذي عملت على تحقيقه المساهمتان المتبقيتان ضمن هذا الشاغل، وقد تم تخصيصهما لتقديم التجارب الرسمية في كتابة التاريخ العربي،

وتوضيح مدى انخراط تلك الكتابة تحديداً، في إنتاج معرفة دقيقة وأصيلةً أيّضاً حول تاريخ العرب الاقتصادي. ولئن تمت الإشادة بالجهد المبذول من قبل المساهمين في التجارب الرسمية في سورية (تلك التي لم يتم استكمال أبحاثها)، وبمنجز المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بعد صدور أجزاء الكتاب المراجع في تاريخ الأمة العربية السبعة، تساوياً مع تعدد الإكراهات التي عاشهَا وأضعوها، فإن حصيلتها تشي باستحالة بلوغها الأهداف المعلنة من وراء إنجازها، وفقاً لما شددت عليه تقييمات المؤرخة الألمانية أولريكيه فرياتاغ ضمن مؤلفها الإسطوغرافيا السورية 1920-1990: بين المقاربة العلمية وهيمنة الأيديولوجيا.

كما أن التساؤل عن الحيز الذي شغله التاريخ الاقتصادي في صلب المعرفة التاريخية العربية، ومدى مشاركة مؤرخيها في توحّي مختلف مقارباته، قصد مزيد فهمِ للحقب أو المراحل التاريخية المختلفة التي مرت بها البلاد العربية، مسألة حرجية بالتدبر، ثبت بالحجّة والبرهان تواضع باع المعرفة التاريخية العربية في إتمامها، ويعود ذلك - وفقاً لما تم إقراره - إلى المشاكل المتصلة بفتح الأرشيفات أمام الباحثين، أو انعدام وجودها كلياً، فضلاً عن رُّهُد الثقافة العربية في الاعتبار بقيمة المادي، والانقطاع عن التفكير في الاقتصاد السياسي الذي تبلور منذ عصر النهضة أوروبياً، بل اعتباره تصرفاً "مكروراً" أو "غير مندوب"، مع عجز الحركات الإسلامية حاضراً عن بلورة فكر اقتصادي إسلامي وإخفاق حركات التحرر عربياً في عرض بديل اقتصادي، وتواضع سياساتها في الغرض، إذا ما قارناها بالتركيز المشط على التواريخ السياسية المشوّبة بتوجهات أيديولوجية غير خافية.

ومهما يكن من أمر، فإن عروض بقية المساهمات المحسوبة على القسم نفسه قد آلت على نفسها التثبيت، على نحو تفصيلي أو جزئي، في ما قدرته العروض التي كنّا بصددها حول أشكال انخراط كتابة التواريخ العربية وتطور مناهجها ضمن التصورات الناظمة لصناعة التواريخ الكونية. وقد بيّنت المساهمة المنجزة بخصوص طبيعة المنهجية التي احتذّاها كمال الصليبي (1929-2011) ضمن مختلف عروض مؤلّفه التوراة جاءت من جزيرة العرب، مثلاً، اعتماد الباحث على الجغرافيا التاريخية للتوراة، وكذا أسماء الأماكن، بعرض البرهنة على أن مجال شبه الجزيرة (الحجّاز واليمن)، لا بلاد الشام ومصر، هو الذي عاين وقوع مختلف الحوادث المؤسّسة للرسالة الكونية للديانات التوحيدية. ولذلك، احتاجت المنهجية المتبعة من قِبَلِه، وفي المقام الأول، إلى معرفة جيدة باللغة العربية الساكنة أو القديمة الحالية من الحركات الصوتية، تلك التي مثّلت العربية مرجعاً في دراستها بوصفها اللغة السامية الحية حاضراً، مع الاعتبار في جميع ذلك باختلاف التصوّيت وتحوّل الحروف في استكشاف معاني مختلف الأماكن الواردة في الكتاب المقدس بوصفه حكاية للخلق قدّت من لغات سامية تقع بين العربية والسريانية والأرمية القديمة، وخضعت عملية تفكّيك شفرتها لتقنيات الاستبدال والتعريب والترجمة.

وتبدو حصيلة التدقيق في طبيعة المساهمة التي يوفرها الحفر في مدونات النوازل مغرياً، ودور التنظيم الشبكي في تعزيز قدرات المقاومة والانتشار على كامل المجال العربي لدى الأقلّيات المذهبية الإيّاصية، عناوينٍ فرعيةً لجملة من التطبيقات التقنية والمنهجية العاملة على استدراج معين مدونات مخصوصة ساهمت، ولا ريب، في توسيع أفق الدراسات التاريخية العربية، وخاصة الاقتصادية والاجتماعية منها، سامحةً بتحجّي أفق التركيز المشط حول المشرق والاعتراف لمجالات المغارب والصحابي الطرفية بأهمية مُنجزها في صياغة سردية عربية تؤثّر نهج التشبّيّك، مُقرّبةً في حق الإيّاصية بين عمان وزنجبار والمشرق والمغرب، سواء على أيام النهضة العربية والإصلاح الإسلامي أو الوحدة العربية بعد تصفية الاستعمار؛ إذ لا ينبعي أن يُنثّر تركيب مرويّة الترابط التاريخي العربي في اللغة والثقافة والدين، بل يتبعي أن يطرح على نفسه مهمّة صياغة جغرافياً عربية جديدة.

ويستدعي استكشاف مختلف هذه الزمنيات المتصلة بصياغة السردية التاريخية العربية، في عملية "عود على بدء تبحث في الزمن الضائع"، غلقَ حلقة علاقة كتابة التاريخ العربي بصناعة التاريخ الكوني عبر التوقف عند عمق تحولات زمانيات ما بعد التسلطية

العسكرية مصرى، وفك شفرة علاقتها بشنائى التاريخ والذاكرة، وفقاً لما جسّمه التصورات التي صاغها بندكت أندرسن ضمن مؤفّه **الجماعات المتخيلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها**. لذلك، تم اللجوء إلى توضيح الأدوار التي عادت إلى ما وُسم بـ "الخبرة التزامية"، و"التمثيل"، و"عجلة الإنتاج"، في صياغة الاتتماءات القومية، والكشف - بـ لذلك - عن فشل الدولة المصرية في "إنتاج الزمن اليومي"، ودوران شرعيتها زمن حكم محمد حسني مبارك ضمن خطاب مموجح حول النماء، مع الدفع نحو الانخراط في دوامة "التذكّر البائع على النسيان" *Remembrance* (ص 203)، وتعمّد تغيير الحقائق أو تذكّرها على نحو منقوص و沐غلوط، وهي حقيقة مُفرغة كشفت الثورة عن كارثيتها، بمجرد فتح الأرشيفات السرية، والاطلاع على وثائق الحروب العربية - الإسرائيلية، والتبرّر - نتيجةً لذلك - بزيف الخطاب الرسمي، مع إشراع الباب أمام زمنية مُحرجة أرّقت ماضي الفاعلين السياسيين والمدنيين بعد أن ثبت تورط جميعهم، على نحو أو آخر، في المصادقة على ممارسات مُخزية تحت غطاء بناء مشاريع الدول الوطنية عرباً وتحصينها.

الخروج إلى النهار: كتابة السردية الوطنية وعوائق التوظيف السياسي

توزعت الأبحاث التي تضمنها هذا القسم جغرافياً على مجالين كبيرين، اتصل أولهما بعينات من التواريخ الوطنية لبلدان المشرق العربي (فلسطين ومصر والأردن والعراق)، بينما خاص الثاني في تواريخ بلدان المغرب (تونس والمغرب الأقصى وموريتانيا).

كشفت مساهمة نهى خلف، بالاستناد إلى مذكرات الصحافي الفلسطيني عيسى العيسى (1878-1950) والتعويل على المقاربة التاريخية المجهريّة، عن جوانب غير مبذولة من تاريخ فلسطين، امتنج داخلها الذاتي بالموضوعي، والتبيّن ضمنها الماضي بالحاضر، بحيث منح وقوع التحليل المجهري عند نقطة الالتقاء بين الزمان والمكان فرصةً سانحة ملء شواغر التاريخ الفلسطيني، وخاصة ذلك الذي يمتد من العهد العثماني إلى تأسيس ركائز الكيان الصهيوني، مروراً بالحكم العثماني والثورة العربية الكبرى.

وقد بيّنت المعالجة التاريخية المجهريّة لحتى مذكرات العيسى مسيرة العثمانيين للحركة الصهيونية، ودعمهم للإقطاعيين في سطوهם على أراضي الفلاحين من دون حق قبل التفريط فيها بالييع للمهاجرين الصهيونيين. كما أثبتت تعاون الحركة الصهيونية مع الأنظمة العربية إبان الثورة الفلسطينية عام 1936، ووعي الجيل الأول من الفاعلين السياسيين بوجود فروق بين التيارات الصهيونية أيام الانتداب البريطاني، وتضرّر الفلاحين بسبب خطة التقسيم التي دفعتهم إلى تشكيل النواة الصلبة للمقاومة، ومناصبة المحافظين من كبار المالك، بالنظر إلى الغياب التام للبرحوزية، العداء لهم. وتهضّم مختلف هذه الحodos المجددة، وغيرها، حجّة دالة على أن الاهتمام بالمكان والذاكرة والجماعة والثقافة والهوية أمرٌ مُعتبرٌ في الكشف عن المنافات والصراعات المُعلنة، أو المكتومة، بين مختلف الفاعلين التاريخيين، وذلك قصد مزيد فهم الأسباب التي تقف، ولا تزال، وراء إخفاق فعل المقاومة فلسطينياً.

وقد عرضت مساهمة نجلاء مكاوي للتحولات التي شكلت التاريخ لمصر الحديثة والمعاصرة "اتجاهها ونظرية ومنهجاً وقيادة"، وذلك منذ أن تحولت الجامعة المصرية، مع حلول عام 1925، من طابعها الأهلي إلى طابع حكومي. وتساءلت الباحثة عن مستويات التحول، أو الانتقال، في صياغة المعرفة التاريخية وبناء التراكم المعرفي، منذ الالتزام بمحورية دور الفرد في صياغة الفعل التاريخي إلى علاقة تلك الصناعة نفسها بفعل الجماعة، توافقاً مع التفسير المادي للتاريخ في تصورات مؤرخي اليسار المتأثرين بالنظرية الماركسية، فالاستجابة لافتراضيات الهوية في مراجعات الباحثين الإسلاميين وتفسيراتهم.

هدفت تلك السيرورة إلى توضيح دور المؤرخ في التحولات الفكرية والخصوصيات السياقية التي مثلت نبراساً لبحثه الأكاديمية، مع تحديد طبيعة الأدوار التي عادت إليه في توظيف معارفه، قصد خدمة أهداف ثقافية وسياسية متباعدة، وكذا حقيقة دفعه في اتجاه

التأسيس لبروز مدارس في الكتابة التاريخية مصرية. وتُقرّ الباحثة بأنّ الاشتغال على فعل القادة والعظماء - بوصفهم محركين للتطور التاريخي المصري - أو الاشتغال بسياسات بناء مختلف الأنظمة السياسية الحاكمة، والتبيّن بروافع ومسارات تاريخ الحركة الوطنية وطبيعة التطورات التي عاينتها بنية الذات التاريخية، قد أضحت كله مثار شكّ بعد الرجّة العنيفة التي أحدثتها وقائع بداية عام 2011 الفارقة، وهي أحداث دفعت الأجيال الجديدة إلى مناؤة توجّهات السلطة المستبدة، ولا سيما في وصايتها على مختلف شرائح المجتمع؛ من تزويرٍ للذاكرة الحية، وتميّزٍ لمحو سجلات الثورة وصورها وأحداثها، وتعتيمٍ على مختلف الملابسات التي سبقتها وحدّدت حصولها على الحقيقة، فكانَ الإصرار على استدعاء الخطاب القومي، والدفع نحو إعادة إنتاج مقومات زمن التسلط والإقصاء، قد حفّزاً تشكّف الأجيال الجديدة، بل إصرارها على التحرّر من ذلك الإرث، وعلى الدعوة المعلنة إلى القطع مع مخلفاته الكارثية، من خلال إعادة قراءة معافاة من جميع نوازع التضليل والتلقيق لتاريخ مصر الحديث والمعاصر.

وتكشف بقية المساهمات الخاصة بال المجال المشرقي، تلك التي عادت مهمّة خطّها بخصوص علاقـة الأردن بالـتـارـيخ الـوطـني إـلـى مـهـنـدـ مـيـضـيـنـ، وـفـيـ ماـ يـتـصـلـ بـالـسـيـاقـاتـ الـمـتـحـولـةـ لـلـكـتـابـةـ التـارـيـخـيـةـ وـمـنـاهـجـهاـ بـالـعـرـاقـ إـلـىـ نـصـيرـ الـكـعـبـيـ، عنـ اـتـسـامـ الـعـرـفـةـ التـارـيـخـيـةـ بـحـالـةـ مـنـ الـاسـتـمـارـارـيـةـ الـمـفـتـلـةـ، أـوـ الرـكـودـ الـمـخـالـطـ أـرـدـنـيـاـ. وـبـيـدـوـ التـوـجـسـ مـنـ فـتـحـ مـلـفـاتـ سـيـاسـيـةـ مـُـحـرـجـةـ لـلـأـسـرـةـ الـهـاشـمـيـةـ الـحـاكـمـةـ وـلـلـأـطـرـافـ الـقـرـيـبـةـ مـنـهـاـ بـاعـثـاـ أـسـاسـيـاـ لـهـ، حـتـىـ إـنـ ثـبـتـ اـنـخـرـاطـ فـعـلـ تـرـكـيـبـ تـلـكـ التـوـارـيـخـ فـيـ ظـلـالـ الـقـضـيـةـ الـعـرـبـيـةـ أـوـ حـوـلـ إـسـكـالـيـةـ تـكـوـنـ الشـخـصـيـةـ الـأـرـدـنـيـةـ وـإـلـاـءـ دـوـرـ الـحـرـكـةـ الـو~طـنـيـةـ، مـعـ تـفـرـعـ تـلـكـ الـكـتـابـةـ إـلـىـ أـرـبـعـ مـؤـسـسـاتـ مـتـضـامـنـةـ، هـيـ:ـ الـجـامـعـاتـ،ـ الـلـلـجـانـ الـو~طـنـيـةـ،ـ وـمـرـاـكـزـ الـبـحـوثـ وـالـدـرـاسـاتـ،ـ وـالـأـبـحـاثـ التـارـيـخـيـةـ الـمـسـتـقـلـةـ،ـ تـلـكـ الـتـيـ غـلـبـ عـلـيـهـاـ نـفـسـ أـدـبـيـ وـاجـتمـاعـيـ غـيرـ خـافـ.ـ عـلـىـ أـنـ حـصـيـلـةـ ماـ تـرـاـكـمـ مـنـ بـحـوثـ فـيـ التـارـيـخـ السـيـاسـيـ تـبـعـتـ عـلـىـ الـاعـتـقـادـ بـقـلـةـ نـجـاـبـةـ الـمـؤـرـخـينـ (ـمـعـ حـضـورـ اـسـتـثـنـاءـاتـ)ـ فـيـ مـبـارـحةـ الـمـوـاقـعـ الـمـبـاـحـةـ رـسـمـيـاـ،ـ وـتـشـكـيلـ خـلـفـيـةـ فـلـسـفـيـةـ أـوـ فـكـرـيـةـ تـنـمـيـنـ عـنـ حـضـورـ اـخـتـيـارـاتـ مـسـتـقـلـةـ،ـ فـضـلـاـ عـنـ التـعـاـمـلـ الـنـقـدـيـ مـعـ تـارـيـخـ الـحـرـكـةـ الـو~ط~ن~ي~ة~ أ~و~ الـب~ح~ث~ ف~ي~ ت~ار~ي~خ~ ال~ك~و~ار~ث~ و~ال~ج~و~ع~ و~ال~س~ج~ون~ و~ال~أ~م~ار~ض~،~ و~غ~ي~ر~ه~ا~ م~ن~ إ~ش~ك~ال~ي~ا~ل~ات~ م~ت~ن~ف~ر~ع~ة~ ع~ن~ م~ق~ار~ي~ات~ م~ل~ح~س~و~ب~ة~ ع~ل~ى~ م~خ~ت~ل~ف~ت~ي~ا~ر~ات~ ال~ك~ت~اب~ة~ التـارـيـخـيـةـ الـمـحـدـثـةـ أـوـ الـمـجـدـدـةـ.

ولا يخرج مسعى البحث المخصص لعرض سياقات الكتابة التاريخية العراقية ومقارباتها المنهجية عن الإطار ذاته، محاولاً إعادة تقويم الصورة النمطية المتمثلة داخلياً في تحولات الأيديولوجيا الرسمية المهيمنة على المسار الجمعي، وباعتبار تأثير التحولات التي اعتبرت نمط الإنتاج المهيمن على تصرف الشأن الاقتصادي عراقياً في توجهات إنتاج المعرفة التاريخية. في حين اتصل الأمر خارجياً ببعد الحواضن التكوينية والمنهجية الغربية للأباء المؤسسين لتلك المعرفة. ولذلك، يصبح من غير الدقيق إطلاقاً، في غياب التراكم المعرفي وانعدام المجايلية والتداول المبني على الجدارة والتأهيل الأكاديمي الحديث، وجود مدرسة تاريخية بمواصفاتها المهنية ووظائفها التنظيرية والتأصيلية بالعراق، حتى إن عاينت الكتابة حضور عدة "أنماط راسخة"، على غرار ما وسمه الكعببي بـ"النمط الوطني المحلي"، وـ"النمط الماركسي"، وـ"أنماط متتحوله"، على شاكلة ما وسمه أيضاً بـ"الكتابية التاريخية القومية الإسلامية"، وـ"التاريخ الوطني"، وـ"تاريخ الطائفة"، وـ"نمط الكتابة الاقتصادية القومية"، تناول جميعها "سيرة الأمة ودورها في التاريخ" مع توضيح مساهمات أبرز الفاعلين التاريخيين بالتعویل على تركيب مساراتهم الحياتية، على شاكلة ما هو ماثل ضمن مؤلف عبد العزيز الدوري التكويني للتاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي.

شكلت المساهمات الأربع المتصلة بال المجال المغاربي (عددها عرضان بخصوص المغرب، وعرض مفرد لتونس ومثله لورientانيا) رجع صدئ للاشكالية ذاتها المخصصة لختلف القراءات التي دفقت في طبيعة الشواغل الواسمة لسرديات الدول الوطنية وأشكال تركيب الروايات المؤسسة لمشاريعها المدنية والتنمية.

عرض عبد الرحيم بنحادة لمختلف أجيال منتجي المعرفة التاريخية (ثلاثة أجيال) وللمجالات البحثية التي اهتموا بها؛ كالتحقيق، والمونوغرافيا، والتاريخ العلائقى مع المشرق وأوروبا وأفريقيا، فضلاً عن مسألة الغيريات، والاشتغال بتاريخ الزمن الراهن، وصياغة العروض التركيبية، مع التعرض لمختلف أطر النشر الجامعى ومؤسساته وطبيعة العوائق التي تعترضه مغرياً. وانتهت حصيلة أبحاثه إلى اعتبار أن تمكن المؤرخين المغاربة من الانفراط بقربة ثلث إنتاج المعرفة في حقل الإنسانيات والاجتماعيات مغرياً، لا ينبغي أن يحجب عن أنظارنا اتسام التراكم المعرفي التاريخي بالهشاشة، مع انعدام القدرة على تجديد الأجيال على نحو يضمن الجودة والصدقية المأمولة وتراجع الإنتاج المعرفي، بل انحصره منذ عشرة عقود.

في حين عوّل محمد حبيدة، في تواصيل مع ما كتبه بصدده، على المضمون الغائم لمفهوم "ما قبل الكولونيالي"، للتساؤل عن وظائف التقسيم الزمني الاعتباري ومختلف الإمكانيات المتاحة لتناوله، انطلاقاً من مختلف البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛ بعية مواءنته مع مقتضيات الزمن الطويل وتطبيقاته كونياً، بحيث عكس مقترحة رغبة في مراجعة استخدامات الزمن التاريخي المشدود لمفهوم "ما قبل الاستعمار"، سواء لدى المؤرخين أو عند المشغلين بالمعارف الاجتماعية، ومساءلة مختلف تلك العروض في ضوء ما سمه بـ"اتجاهات الإستوغرافيا راهناً". لينتهي، بعد استيفاء تحليل مختلف محاور بحثه الذي تعرّض تباعاً لمختلف تطبيقات الزمن ما قبل الكولونيالي ورصد استعمالاته في استقراء تاريخ بلدان المغرب وأنثربولوجيا مجتمعاتها، إلى أشكال توظيف الأمد الطويل من خلال الانحياز الكلي إلى ضرورة التجسير بين العصور الوسطى ومثيلاتها الحديثة، قصد مزيد فهم واقع الضفة الجنوبية الغربية للمتوسط عاماً، والمغرب الأقصى تحديداً، وذلك حتى احتلال الاستعمار الفرنسي للجزائر سنة 1830، تساوياً مع ما نقله فرناند بروديل عن إدمنون فارال من أن الخوف من التاريخ العريض هو ما يغتال ذلك التاريخ على الحقيقة.

وحتى إن كان لفاطمة بن سليمان - حال طرحها ما وسمته بـ"سياقات مسألة الدولة في الإستوغرافيا التونسية الحديثة ومقارباتها" - رأيٌ مكمل بهذا الخصوص، فإن اتكاءها على المقاربات المنهجية المشددة إلى ما وسمته بـ"الدراسات الثانوية" (أو مشغل التابع)، وعلى "الدراسات ما بعد الاستعمارية" في مقاربات المختصين في الدراسات العثمانية أيضاً، هو ما مكّنها من التفطن إلى النقلة التي امتدت إلى المعالجة التاريخية لموضوع الدولة وأشكال مقاربة مسائل الهوية، والمواطنة، والديمقراطية، والتنمية، تونسياً. فقد عاينت دراسة مختلف تلك المسألة إثر تصفية الاستعمار، نقلة جوهرية في النظرة والتأويل، بحيث أمكن المرور من اعتبار الدولة من قبل الجيل الأول للمؤرخين التونسيين كياناً ناجزاً ومصدراً لكل فعل، أو تحول مفترض، إلى إدراج مختلف مبادراتها ضمن الشبكة المتشعبة لفاعلين التاريخيين، وفق الحصيلة التي انتهت إليها مختلف التصورات التي أقرتها مراجعات عدد من ممثلي الأجيال اللاحقة ومحاجتهم.

وأدرجت الباحثة تقييمها المعرفي ومراجعاتها المنهجية لجمل التوجهات المستجبلة ضمن أفق توقف عند سياقات القراءة في ما سمّته "أركيولوجيا الدولة الوطنية التونسية" لدى الجيل الأول "المهوس" بما نعتته بـ"هاجس الدولة" بوصفها منظومة عنيفة وهيبة، ونتابعاً لحداثة مستوردة، وولادةً لدولة سالالية محلية، فانبعاثاً لـ"أمة" مستقلة بذاتها من رحم دولة الخلافة أو الإمبراطورية العثمانية، لنتهي - في محور مقابل - إلى إدراج النقلة المعرفية الحادثة ضمن تحولات التاريخ الاجتماعي الذي عالج تاريخ الدولة من الداخل، ونوع المنهج، وغير سلم المقاربات، عاماً على رد كل قراءة لواقع بناء الدولة التونسية إلى "سقف" لا يفصلها عن حقيقة ارتباط تاريخها الحديث وحمل ديناميته بوضعيتها القانونية، بوصفها إية تابعة للإمبراطورية/ الخلافة العثمانية. وهو المنحى ذاته الذي جذفت في اتجاهه عكسياً مختلف دراسات عبد الجليل التميمي، وعمقته لاحقاً مراجعات كل من أسماء معلى وليل بليلي، لتفكك بنية الداخلية الأبحاث المنجزة بخصوص الأدوار التي عادت إلى مختلف الفاعلين داخل الجهاز الحاكم من أعيان مركزيين ومحليين، ومماليك،

وزوجات ومحظيات أو محظيين وقريبات، وغيرهم؛ وذلك في انتظار توسيع أفق ذلك التوجه من خلال العمل على مقارنته بما عاينه نشوء الدولة ببقية الولايات العربية زمن الحضور العثماني.

ييد أن ما انتهت إليه مساهمة حماد الله ولد السالم من استنتاجات، بخصوص ما سماه "أزمة التاريخ الوطني في موريتانيا"، يعيدنا - بطريقته الخاصة - إلى المربع الأول المتصل بتآلب مؤسسات ما قبل الدولة القبلية والمناطقية و/أو الجمهورية على جميع ما هو سواها، تكريساً لـ"الهوية الوطنية القلقة" الناتجة من أزمة مشروع الدولة وأزمة كتابة تاريخها ومرانكة المعرف الم موضوعية المحكمة بخصوصها في آنٍ. والحقيقة أن مثل هذا المرض الطفولي الذي شاب المعرفة التاريخية لم يقتصر على التجربة المشار إليها، بل شمل جميع السردية الم موضوعة بشأن نشوء الدولة وتشكل الذات الوطنية أفريقياً أو مجال المغارب، بحيث كاد ابن خلدون أن يصيّر موضع نزاع "عقاري" بين مختلف بلدانه. وقد تقصّت تلك المساهمة منجز المباحث المتصلة بمختلف حقب التاريخ الوطني الموريتاني، مع التوقف عند مصادره العربية والمحليّة، ومدارسه المعاصرة، وعوائق كتابته، وفي مقدمتها إرث السوسيولوجيا الاستعمارية الفرنسية، وأشكال إنجاز المقررات المدرسية والأعمال التركيبية والأطروحات الجامعية، والترميم الذي شمل المرويات السياسية الأيديولوجية، إضافةً إلى صعوبة صياغة الهوية الجمعية وضبط الحدود الترابية وسلطان القبيلة، فضلاً عن حساسية المسألة الثقافية حول التعريب وزنجوية من نعثهم هيروودوت بـ"أصحاب الوجوه المحروقة"، ومعضلة التاريخ المحلي، وغير ذلك من المحبطات والمعوقات. وهذا الأمر يشي، عامّة، بإخفاق مشروع الدولة الوطنية، وضعف مؤسساتها الحادثة إزاء سيطرة التواريχ القبلية والأسرية، وهو ما يدعو إلى المسارعة إلى تجديد معايير الثقافة الوطنية؛ تأسيساً للوعي التاريخي العقلاّني والاشغال بالمواضيع التاريخية الحقيقة، وتشوّفاً لبناء تاريخ وطني "يسّمّح بالتوافق بين الخصوصية والكونية، والقطريّة والقوميّة" (ص 524).

ومهما يكن من أمر، فإن الأبحاث التاريخية المتصلة بتشكل تجارب الانتقال نحو توطين المفردات التربوية الحديثة، ثم الوطنية بعد تصفية الاستعمار، على الرغم من أهمية التفاصيل التي وفرتها والتنوعات التي اختبرتها على صعيد السياقات التاريخية، تبقى في حاجة إلى التعرّف، تفصيلياً، إلى بقية التجارب العربية التي خصّت الكيانات السياسية المُحدّثة ببلاد اليمن وبشبة جزيرة العرب والخليج العربي، وكذا بقية البلدان العربية الأخرى (سوريا ولبنان وليبيا والجزائر)، وهي تجارب يساهم التعرّف إلى ما انتابها من تحولات، ومقارنة بعضها ببعضها الآخر، في تعزيز الظواهر المختبرة بطريقة تُنصف تنوّع السياقات التاريخية وتبيّن حقيقة المراوحة في مسيرة التحديث عربياً؛ بين تقديم التوجهات المدنية الحديثة، أو شدّ تجارب المركزة التربوية والسياسية إلى تصوّرات محافظة عروبية المهوّي أو سلفيّة التوجّه.

واقع المراكمه المعرفية في التواريχ المقارنة عربياً أو "القريب الفقير"

لم تعد الأبحاث المدرجة هذا ضمن الأثر الجماعي، الذي نحن بصدّ قراءة محتوياته نقدّياً، توّفقاً عند إشكالية المراكمه في التواريχ المقارنة عربياً، وذلك من خلال تخصيص خمس مساهمات تولّي صياغتها كل من سامر عكاش، وعز الدين جسوس، وطارق مدنّي، وصالح علواني، وفقيد المؤرخين العرب محمد الطاهر المنصوري؛ بغرض الوقوف على إمكانيات تطويرها، وتحديد البعض من مراجعاتها الفارقة أيضاً.

خاضت تلك الأبحاث تباعاً في الإشكاليات الجديدة التي يطرحها التأريخ عربياً للعلوم، توافقاً مع النقلة التي عاينتها إشكال تقليل تلك المسألة لدى المؤرخين الغربيين. كما قيمت، في ثلاثة أبحاث متضامنة معرفياً، حصيلة التأريخ لمجال "الغرب الإسلامي" و/أو "أفريقيا الشمالية"، وأشكال استههام القراءة الخلدونية في صياغة تاريخ تلك المنطقة، ماضياً وحاضراً. وتناولت بالتقسيم، أيضاً،

تطور البحوث حول تاريخ الأندلس، وموقع ذلك ضمن المراكمه المعرفية عرباً وغرباً، محاولة - ضمن آخر مساهماتها - إبراز مضمون الاستغلال، من بوابة المعجمية اللغوية، بصورة البيزنطيين في المدونة التراثية والحضارية العربية.

فلئن تبيّن بالحجّة والدليل تجاوز الدوافع التي كانت وراء الاستغلال بتاريخ العلوم عرباً الدوافع التي تمثّلت في الرد على تجاهل الرواية الغربية لمساهمات العرب العلمية والإبداعية، فإن إدراك الغرب لهنات تلك القراءة، بل اعترافه بالتصصير وتغييره للمناهج المعتمدة - من خلال التشديد على الدور المهم الذي عاد إليهم في تطوير العلوم - هو ما يفرض اليوم تجاوز القراءة النمطية التي لا يتعديّ أفقها موقع الماكفة أو السجال التقليدي، قصد كتابة رواية جديدة لتاريخ العلوم تخلو من الردود الانطباعية، ومن كل نزعة استعلائية غربية لازمت تلك الأبحاث وثبتت حضورها ضمن مركبات الم妍ج العلمي الغربي خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ولا سيما أن الأبحاث التاريخية الغربية وثّقت بالحجّة والدليل، أيضاً، دور الشعوب الشرقية في تطوير المعرفة عموماً والارتقاء بالرياضيات والفلك في حق الشعوب العربية الإسلامية على نحو مخصوص، علمًا أن "توثيق المعلومة العلمية شيءٌ وطريق توظيفها في كتابة تاريخ العلوم شيءٌ آخر" (ص 633). وتمثل المفارقة في هذا الصدد في أن مقاومة تهميش دور العرب ضمن الم妍ج العلمي الكوني قد ترتب عليه عكسياً تطويق ذلك الدور، بل ابتساره في الحقبة الوسيطة دون ما سواها. ولذلك، فإن مؤرخي العلوم العرب مدعون، حاضرًا، إلى قراءة مرحلة ما بعد كوبنرنيكوس عرباً بعين المقارنة، قصد تحديد إحداثيات موقع العرب الفكري المتغيّر في مسيرة التطور العلمي وبناء رواية عربية توضح الأسباب الحقيقة التي حفّرت، بعد النقلة التي أفضى إليها اكتشاف موقع الأرض ضمن المجموعة الشمسية، تحقيق ثورة فكرية وعلمية غرباً، بينما قُوبل ذلك الحدث الجلل نفسه بلا مبالاة داخل المجال الثقافي العربي الإسلامي. كما ينبغي الحرص على تفادي الوقوع في التبريرات الانطباعية التي لا تخدم سوى القراءة النرجسية الغربية، وكذا النظرة السلفية الرافضة لفكرة الثورة العلمية الغربية، والتشديد - في مقابل ذلك - على مدلول "الاقتناء" لا "الاستعارة"؛ ذلك الذي أسعف العرب على أيام ازدهارهم في نقل المعرف عن الحضارات السابقة، وتملكها، وحرية التصرّف فيها، بغضّ النظر عن هويّة صانعيها. وهو ما أكدته، بطريقتها الخاصة، الأبحاث التي بّتت في طبيعة الصورة التي عرضتها اللغة العربية للبيزنطيين طوال الفترة الوسيطة، وهي عروض شدّدت على نحو بلينج، ومنتج للدلالة أيضًا، على انتقال اللغة اليونانية في القاموس العربي وانصهارها ضمنه كما لو أنها نتجت منه. والطريف في هذا الصدد أن البحث عن بدائل، أو عن مطابقات؛ تقريرًا للواقع البيزنطي من ذهنية العربي، أو تعرّيًّا ودمجًا لمصطلحاته مباشرة في اللغة العربية، قد توازى مع انتشار جاليات رومية في المجال الإسلامي ووجود علاقات متّصلة بين الطرفين أحالت عليها وفرة المصطلحات والمفردات اليونانية ضمن القاموس اللغوي العربي، سواء في ما يتعلّق بالتسميات العامة أو المؤسسات السياسية؛ كالإدارة المركزية، والإمبراطورية، والمؤسسات العسكرية، وأسماء الأعلام، والمصطلحات الدينية والمالية، توسيعًا للاطّلاع، وتأصيلًا لقيم الفضول، وتشوّفًا لمزيد التعرّف إلى الغيريات المسيحية، كالروم أو بني الأصفر، عملاً بـمأثور العرب: "من تعلم لغة قومٍ أمن شرّهم".

ابتغت المساهمات المخصصة للخوض في مناهج المقاربات التاريخية الموضوعة في واقع المجال المغاربي والأندلسي التدقّيق في حصيلتها، من بوابة تأثّر من أجزوها بالاستشراق الغربي زمن الحضور الاستعماري، وتوضيح مستويات تحرّر عروضها من تلك النظرة القاصرة عبر معاينة التطورات التي امتدّت مقارباتها ومراجعاتها إلى مختلف الحقب التاريخية، وخاصة الإسلامية منها. وتم التّعوّيل في ذلك على العديد من المدونات المصدرية الموضوعة في اللغة العربية، وهي مدونات لامست شتى ضروب المعرفة الدينية العالمة بمختلف أجناسها، وقد ثبت بالبحث والتقصي العزوف عن استدرار مضمونها من قبل غيرهم من الدارسين الغربيين - بل قلة نجابتهم في معالجتها معرفياً - بشأن تطوير نظرتهم، وتوسيع أفق مراجعتهم التاريخية، في ما يتعلّق بتواريخ ذلك المجال. وهذا الأمر يثير كثيّرًا من الاستغراب، ولا سيما أن الاحتجاج بالقصص في امتلاك اللغة العربية لا يتعارض بالضرورة مع الحرص على الاطلاع على تلك الجهود،

بل الاستفادة من مستوى مراكمتها؛ دفعاً لمزيد تطوير حركة الأفكار وتجويد الحصيلة العلمية بين خفّي المتوسط، وكذا ما جاوز تلك الصفتين جغرافياً.

ذلك عين ما أوردته المراجعات الموضوعة في حق البحوث المنسوبة منذ تصفية الاستعمار حول تاريخ بلدان المغرب، والتدقيق في حقيقة تزديّلها للمقاربات الغربية التي تنازعتها توجّهات استشرافية غير خافية، مع انعدام القدرة على تجاوز المزاعق الأيديولوجية للسرديات الوطنية، وهو تقسيم منزوع من الجدّية، بل مُجانب للدقة في مواضع عدّة منه، على أن سياقات التجاوز أو الخلاص، وفقاً لتلك المراجعات نفسها، تكمن في استعادة قراءة المدونة الخلدونية (المقدمة، والعبر، والرحلة، وشفاء السائل)، بتوجيهها نحو ما شدت عليه مدرسة الحوليات، وخاصة ضمن الأبحاث المنهجية التي وضعها مارك بلوك حول محورية التّعوّيل على تغيير المقاييس الزمنية ومراجعة واقع الهياكل الطبيعية والثقافية والاجتماعية، قبل التفرّغ للتدقيق في زمن الأحداث حال اغتنائه بالفردات الفارقة للفلسفة التاريخيّة. وجميعها تصوّرات بدت لنا هي أيضاً، على طرافقها، متعسّفةً على الأزمنة التاريخية، وداعفةً نحو تأويل ذلك المتن العميق الذي راجع أسس المعرفة التاريخية كونياً، في اتجاه دفعه إلى قول ما لم يفكّر واسعه نفسه في قوله مطلقاً.

ويبدو الأمر متشاربّاً تماماً إذا ما استقرّأنا واقع الدراسات المخصّصة لتاريخ الأندلس، تلك المساحة المشتركة حضارياً بين الغرب والشرق، التي عانت طويلاً من حالة إعلاء مرضي حول ماضيها بتحويله إلى ما يشبه أسطورة أزرت بتاريخه، ونقلت سردّيته الجامعية إلى مجال متّبّس أعلى من فعل الذاكرة وزاد في أهمية المتمثّل على ما سواهـما، وهو ما يشي بطريقته الخاصة بعدم خلو الحصيلة العلمية التاريخية المتصلة بمسار البحث الموضوعة في تاريخ الأندلس، شرقاً وغرباً، من كثـير من التهافت، سواء في ما يتعلّق بتحديد المفاهيم ومراجعتها (إسبانيا المسلمة، والأندلس، والاستبداد، والاستبداد الشـرقي، وـمـأـرـقـ الأـصـوـلـ)، أو في ما يتصل بالقطع مع فكرة "الفردوس" الضائع، وإثارة إشكاليات بديلة تضع حدّاً لردود الفعل الانطباعية المشوّهة للحقائق، ليصبح البحث في تاريخ الأندلس "مـعـتـبـراًـ لـذـاتـهـ لـاـ مـاـ يـرـادـ لـهـ أـنـ يـكـونـ" (ص 707)، ولا سيما أن المعرفة التاريخية قد خطّت في ماضي إسبانيا الأندلسي، وخصوصاً بعد انقشاع سحب الدكتاتورية حال وفاة فرانشيسكو فرانكو سنة 1975، خطوات مهمـةـ في اتجـاهـ المـكاـشـفـةـ والمـصالـحةـ معـ الذـاتـ، توافقـاًـ معـ ضـرـورـاتـ الـانـفـتـاحـ، وـتـأـصـيـلاًـ لـلـتـعـدـدـ التـقـاـفيـ وـبـنـاءـ الـدـيمـقـراـطـيـةـ.

بات واضحـاًـ أنـ مـخـتـلـفـ المـسـاـهـمـاتـ الـتـيـ خـصـصـتـ لـلـتـارـيخـ الـمـقـارـنـ قدـ اـسـتـهـدـفـتـ عـلـىـ نـحـوـ مـرـكـزـ،ـ غـيـرـيـاتــ أـوـ أـخـرـيـاتــ مـفـارـقـةـ لاـ تـنـتـسـبـ إـلـىـ الـمـجـالـ الـحـضـارـيـ نـفـسـهـ،ـ أـوـ إـلـىـ الـأـعـرـاضـ الـجـغـارـافـيـ ذـاتـهـ،ـ أـيـ إـنـهـاـ لـمـ تـطـرـحـ عـلـىـ نـفـسـهـ،ـ مـنـهـجـيـاًـ،ـ مـعـالـجـةـ الـمـوـافـقـاتــ وـالـاـخـتـلـافـاتــ مـنـ مـوـقـعـ التـنـاسـبـ الـأـفـقـيـ لـاـعـمـودـيـ،ـ وـكـأـنـ الـاـنـتـسـابـ إـلـىـ الـمـجـالـ الـاعـتـيـارـيـ السـيـاسـيـ أـوـ الـثـقـافـيـ وـالـحـضـارـيـ ذـاتـهـ يـعـفـيـ مـنـ تـمـثـلـ الـفـوـارـقـ دـاـخـلـ مـخـتـلـفـ مـرـكـبـاتـ الـمـجـالـ الـعـرـبـيـ الـواـحـدـ،ـ قـصـدـ تـدـبـرـ خـصـوـصـيـاتـ سـيـاقـاتـهـ وـعـرـضـ مـسـارـاتـهـ الـخـاصـةـ عـلـىـ مـحـكـمـةـ الـقـرـاءـةـ الـمـقـارـنـةـ.

أشكال تأويل المتمثّل في التواريخ العربية

جمعت العروض المخصّصة لهذا بعد الختامي المشتغل بتأويل المتمثّل تاريخياً ومساهمات، يستقيم ردها إلى مجموعتين متكاملتين، حاولت أولاهما معالجة متونها التي تحيل على المروية الأسطورية (يحيى بولحية)، وطبقات الصحابة الأوائل (محمد حمزة)، والشّير التأسيسية (عبد الله علي إبراهيم)، والشّير الشعيبة (عمرو عبد العزيز منير وعبد العزيز لبيب)، من خلال تأويل مضمونها، وسياقات إنتاجها باعتباره محاولة لإعادة تركيب الخبر التاريخي إلى مجال التمثّلات الذهنية التي تحيل على الاندساس العميق للذاكرة في تلaffيف متصوّر الأفراد، كما الجماعات، حول شخصياتهم التاريخية وحقيقة انتماءاتهم أو أصولهم. في حين اشتغلت بقية

المساهمات بتقييم علاقة الذاكرة بالتاريخ وأشكال كتابة تاريخ المدارات الفكرية، أو التمثلات، ضمن ما راكمته التجارب المغربية (عبد العزيز الطاهري)، والجزائرية (مسعود ديلمي) والسودانية (محاسن عبد الجليل)، ثم تُلْقَى دفتا الكتاب بمحاولة لتعديل المستوى العلمي للإنتاج المعرفي في الأنثروبولوجيا التاريخية، والتخصص المجهري للمواضيع المطروقة من قبل المؤرخين والباحثين الجامعيين، والمنشورة ضمن أعداد مجلة إنسانيات الجزائرية (عبد الواحد المكني).

استفاد حضور الذاكرة ضمن كتابات المؤرخين المغاربة من السياقات الخصوصية؛ لفتح باب الحريرات السياسية والاجتماعية، وإنجاز العدالة الانتقالية من قبل هيئة الإنصاف والمصالحة منذ بداية القرن الحالي، فضلاً عن تزايد الطلب الاجتماعي على هذا النوع من التواريخ، وخاصة في ما يتصل بالماضيين القريب (الاستعمار) والراهن (الاستقلال) دون غيرهما من المراحل التاريخية السابقة؛ الأمر الذي يدعو إلى تأصيل مثل تلك المعالجة وتطوير تغطيتها لبقية الحقب التاريخية من خلال مسألة الإسطوغرافيا التقليدية والاستعمارية والوطنية وتقييم ما راكمته الأبحاث الأكاديمية للجامعيين، واتصال ذلك بتاريخ الزمن الراهن في علاقة الشاهد بالمؤرخ، حتى تتبين لنا الفواصل بين التمثلات الانفعالية والانتباعية والأنطولوجية الانتقالية للذاكرة، مقارنةً بمحاولات عقلنة الماضي ونقدة من قبل الكتابة التاريخية.

ولا يختلف الأمر كثيراً في ما يخص تقييم العلاقة المتبعة للمعرفة التاريخية حول الجزائر بإشكالية إحياء الذاكرة وعدم خلو منجزها من شبهة الترميق، بل التدليس أيضاً، سواء خلال مرحلة الاستعمار الطويلة أو ضمن منجز المؤسسات الجامعية بعد ظهور دولة الاستقلال، فضلاً عن مختلف محاولات التسلط على التاريخ وتوجيهه أيدلوجياً، قبل أن تنفرج الأوضاع نحو مزيد من الانفتاح وصون الحريرات الأكاديمية ومراجعة منجز الباحثين الجزائريين وأو من سواهم حول تاريخ الجزائر نقدياً منذ تسعينيات القرن الماضي.

وتأسِيساً على ذلك، تمت إثارة حصيلة ما وُسِّم بـ"منعطف الأنثروبولوجيا التاريخية" داخل مجال المغرب وانتقال الكتابة التاريخية من مضمونها "الساخنة" التي تحيل على "المقاومة والثورات وحركات التحرر"، إلى مضمون "باردة" تحيل على "الأسواق والذهنيات أكثر من الشخصيات والمعطفات والحوادث" (ص 997). وقد تمحورت عملية التقييم على القراءة في "المنعطف الأنثروبولوجي" والتعرض لأرسيفاته ومناويهه/ بارديغماته بخصوص إشكاليات التصوّف (وهي مجالات تم غضّ الطرف، على نحو لافت، عن ذكر من توجّهوا نحو مقاربتها مقارنةً مقارنةً)، وكذا العائلة والأوبئة والجواح والمجاعات، وعلاقة ذلك كلّه بالتجذّيـة النباتية. في حين استهدف التحليل المُؤْسِـي تقييم المضمون المدرجة ضمن مجلة إنسانيات الجزائرية الصادرة بانتظام منذ أواخر تسعينيات القرن الماضي (1997)، والمكملة لظواهرها الواردة ضمن أعداد مجلتي إبلا التونسيـة (1937) وهيسـيرس المغربية (1927)، مع سحب مختلف الاستنتاجات الخاصة بـمجال المغرب على ما عاينته المجالـات المشرقيـة، وذلك قصد الدفع نحو تطوير ذلك المنعطف الحاسم في اتجاه مزيد تطوير الأبحاث المتصلة بـ"الحقب التاريخية والمقارنة وعلاقة المحلي بالمركـزي والقطـري بالقومـي [...]" وتجديد أمثـولات البحث بتكيـيف مسـائلـة [كـذا] المـأـلـفـ منهـ أوـ الثـابـتـ" (ص 1015).

وليس بعيداً أن يمثل تعهـد مـسـائـة "التـارـيخـ المـطـمـوسـ" بالـتـوضـيـحـ، باـعـتـبارـهـ دـعـوـةـ صـرـيـحةـ إـلـىـ الحـجـبـ وـالـتـشـويـهـ وـالـمحـوـ، مـحاـوـلـةـ طـرـيـفـةـ وـجـرـيـةـ جـدـاـ فيـ مـزـيدـ تـأـصـيلـ المـراـجـعـ المـنـجـزةـ حولـ تـارـيخـ الـجـنـوـنـ، وـتـارـيخـ الرـقـ، وـعـلـاقـاتـ ماـ بـعـدـهـماـ، فـيـ اـتـصـالـ جـمـيـعـهـاـ بـالـمـتـمـئـلـ وـالـإـنـكـارـ وـالـإـهـمـالـ الـاجـتـمـاعـيـ وـالـطـمـسـ وـارـتـسـامـ "التـابـوـ"ـ، بلـ عـصـيـانـهـ عـلـىـ الفـسـخـ وـالـتـجـاـزـ، وـعـلـاقـةـ ذـلـكـ بـتـارـيخـ الـجـسـانـيـةـ وـالـنـوـعـ الـاجـتـمـاعـيـ وـإـعادـةـ إـدـماـجـ؛ تـفـكـيـكـاـ لـعـلـاقـاتـ النـبـذـ وـالـتـهـمـيـشـ وـالـإـقـاءـ، وـتـوـسيـعـاـ لـمـجـالـ الـحـفـريـاتـ فيـ "أـرـكـيـولـوـجـياـ"ـ الـعـرـفـةـ التـارـيـخـيـةـ، مـنـ بـوـبـةـ جـمـعـ وـثـائـقـ تـارـيخـ المـطـمـوسـ سـوـدـانـيـاـ، وـفـتـحـ سـجـلـاتـهـ، وـتـدـبـرـ مـحتـوىـ المـذـكـراتـ وـالـرـسـائـلـ الـخـاصـةـ، وـالـمـقـابـلاتـ الشـفـهـيـةـ، وـالـبـحـوثـ الـمـيـدـانـيـةـ، وـاسـتـدـارـ مـضـامـينـهـاـ، وـمـسـاءـلـهـاـ بـخـصـوصـ مـعـانـيـ الـطـمـسـ وـعـلـاقـهـاـ بـالتـارـيخـ، وـبـتـارـيخـ الـجـنـوـنـ وـالـرـقـ خـصـوصـاـ (خـلفـ

البحار، وداخل الديار، وتوقيعًا على الجسد، واسم مصير)، حتى تتبين لنا حقيقة تماهيه مع التاريخ ذاتيًّا واجتماعيًّا، واندساسه في الذكرة ضمن منطق المدونة الشفوية ومسرح الخبر وكتيفه وتعقيده بطريقة يحتاج معها المؤرخ إلى "تجديد أدواته واجترار جديدها؛ تذليلًا لتحديات بناء المعرفة التاريخية" (ص 922).

لكن ما الحدود الفاصلة بين الأسطورة والتاريخ؟ وكيف يمكن الاستفادة من الخبر الميثولوجي في صياغة المعطى التاريخي؟ وما الحدود الفاصلة بين الدرسرين غريًّا وفق ما أوضحته أبحاث كل من كلود ليفي ستروس البنينية، وإدغار موران المعرفية، وموريس هلفاكس المُفردة للذاكرة الجمعية؟ ثم ما السبيل إلى توظيف المناهج الجديدة (الأنثربولوجيا تحديدًا) في قراءتها؟ وما مسوّغات عرض الميثولوجيا الأندلسية (أسطورة بيت الحكم) ومتى لاتها التحديدية المتصلة بـ "الأماتيراسو" يابانيًّا، اقتناعًا للحظات الإيجابية المؤسسة لفعل التنمية حال إعادة قراءة التاريخ وتجنب مختلف الألغام المندسّة عميقًا في ذاكرتنا الجمعية. ذاك ما قامت عليه بقية الدراسات التي أفردت تباعًا لسير الصحابة الأوائل، أو الدراسات التي تم تخصيصها لقراءة المُتممَّل في ثنايا السير والمروريات الشعبية المتصلة بـ "فتح مصر" وبـ "التغريبة الهلالية"، باعتبارهما من الواقع المشحونة ملحميًّا، والجدل الذي أثارته، والذي اتصل بتشكيل صورة بُعْدِية للصور الإسلامية، وكذا كيفية تركيبها لثابت معاييرها وقيمها من خلال تطهير الأخلاق الجمعية من المقادش السياسية، فضلاً عن معالجة مُفْحَّخ النصوص حول المجموعات العرقية والطرفية (ذات الأصول المزدوجة الواقعة بين العربوبة والأفريقانية)، والقدرة على فض النزاع؛ بوصفه "طقسًا ثقافيًّا" و "حادثًا تاريخيًّا" ، يُتيح كتابة "تاريخ آخر" ، والدخول إليه من بوابة "الشهادات الهماسية المارقة عن القراءات المركزية المحتفلة بعالم الجماعة بأقصاصه العجيبة وجنون شعراً سيره" (ص 991).

لامرأة في حضور تنوع شمل منجز المؤرخين العرب، ومكّن - حال تشكّل الدول الوطنية وتصفيّة الاستعمار - من صياغة مضامين عالمية قطعت مع أفق الهويّة أو التبخر الكلاسيكي في كتابة التواريХ، حتى إن بدا منجزها عامًّا متأثراً بالمناهج المعتمدة من قبل المدارس الغربية. فقد وفّرت لنا العروض الواردة ضمن هذا المؤلّف الجماعي الذي تم إفراط إشكاليته للبّت في كتابة التاريخ العربي وتاريخ العرب، فرصة ثمينة للوقوف عند مستوى المراكمه المعرفية في هذا الاختصاص، وذلك بالتعويل على أربعة محاور أو مضامين اتصلت تباعًا بشواغل سياسية تعيد التفكير في الحقب الاعتبارية للتاريخ الغربي، وتقرأ في مدى انخراط المعرفة التاريخية العربية في التصورات الكونية الملائمة لصناعة الأخبار، كما تبُّت في صعوبات تحرّر تلك المعرف في مضامينها الوطنية من هيمنة السردية الرسمية المنحازة سياسياً إلى مشاريع الدول الوطنية، أو تلك المُنقطعة عن تلك السردية المُمكّنة على تصوّرات وحدوية عربية أو سلفية إسلامية معلنة أو مُضمرة وخفية، على أن تتحيل بقية الشواغل المرصودة على مدى رسوخ التواريХ المقارنة الأفقية بين البلدان العربية، وكذا الاشتغال بالجوانب الأنثربولوجية والأنثروبولوجية في مقاربة العلاقات المتشبّهة الرابطة بين الذكرة والتاريخ. وجميعها محاور تم تقييم منجزها أو مراجعة مضامينها وتوجهاتها المنهجية على نحو مفيد جدًا يحسن بالقائمين على المعرفة التاريخية عربًّا، أو المحسوبين عليها، الاستفادة منها قصد تنويع مناهج الكتابة التاريخية وتطوير مناويتها والتفكير، على غرار ما أبجزته مدرسة الحوليات على أيام آبائهما المؤسسين، في طرح سؤال التاريخ المقارن العربي، تساوًقاً مع ما راكمه منجزها أوروبيًّا منذ صدور مقال مارك بلوك التوجيهي في الغرض في غضون الثلث الأولى من القرن الماضي.